مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

تطور الإقراض الزراعي
والتوجهات في السياسة الائتمانية في الدول العربية

د. شعبان عبد الجيد عبد المؤمن
مدرس الاقتصادي الزراعي بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

د. عاصم كريم عبد الحميد
مدرس الاقتصادي الزراعي بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة:

يحتل القطاع الزراعي مكانة متقدمة في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول العربية، حيث يقدر الناتج الزراعي العربي عام ١٩٩٧ بحوالي ٧٥,٢ مليار دولار بالأسعار الجارية، وتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل حوالي ١٣% علم ١٩٩٧، ونحو ٣٣,٦% في العراق ونحو ٣٣,٢% في السودان ونحو ٢٨,٣% في سوريا ونحو ٢٢,٦% في موريتانيا، وتراوحت مساهمته ما بين ١٠,٥% : ١٧,٦% في الدول العربية الأخرى ذات الإمكانات الزراعية الجيدة نسبياً مثل المغرب ومصر وتونس واليمن، بينما تتضاءل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة كالبحرين وعمان والكويت وقطر والإمارات إذ تراوحت بين أقل من ١% : ٢,٩% خلال نفس العام.

ولا يزال القطاع الزراعي في الدول العربية عاجزاً عن تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الزراعي تلبي الحاجات الأساسية للسكان، ويأتي في مقدمة أسباب ذلك محدودية الموارد الزراعية الأساسية، هذا بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية الزراعية، ويمكن تطوير القطاع الزراعي العربي من خلال الاهتمام بأساليب التنمية الريفية المتكاملة لرفع المستوى المعيشي للمزارع، والاهتمام بصغار المزارعين لتوفير التمويل اللازم لهم لتبني تكنولوجيا إنتاجية مناسبة بهدف رفع كفاءة استخدام موارد الإنتاج الزراعي.

ويعتبر تمويل الأنشطة الزراعية أحد العوامل الرئيسية والضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الرأسي باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي حيث أنه يعتبر أداة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الزراعية والريفية على وجه الخصوص.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تدني نسبة التمويل الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن تدني مستويات الإنتاجية في بعض الدول العربية، هذا بالإضافة إلى ضعف المدخرات الزراعية الناتجة عن انخفاض الدخول الزراعية في كثير من الدول العربية.

هدف البحث:

ويستهدف البحث التعرف على الوضع الراهن للتمويل الزراعي في الدول العربية، وإمكانية تطوير السياسات التمويلية حتى يمكن النهوض بالإنتاج الزراعي في الوطن العربي لتوفير الاحتياجات السكانية من الغذاء.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي للإقراض الزراعي في الدول العربية للبيانات التي تم الحصول عليها من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية والتي تصدره المنظمة العربية للتنمية الزراعية بجامعة الدول العربية بالإضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من التقرير الاقتصادي العربي الموحد والذي يصدر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الإقراض الزراعي في الدول العربية:

تعد المعوقات التمويلية والرأسمالية من أهم معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية إذ يعاني معظم المزارعين من مشاكل التمويل الزراعي التي تتباين من دول إلى أخرى، فإنه من الملاحظ عدم توفر بنوك أو هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي إلا في بعض الدول العربية.

ويتضح أن المعوقات المالية في كثير من البلدان العربية هي في الحقيقة انعكاس لضعف التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة، فالمخططات الزراعية العربية على الرغم من أهدافها الطموحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وخلق فائض تصديري لتخفيف حدة العجز في موازين المدفوعات فضلاً عن توفير الخامات الزراعية اللازمة للصناعات الغذائية وخلافها ورفع المستوى الغذائي للفرد، إلا أن هذه الأهداف تفتقر إلى رأس المال الضروري لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتقدم الاقتصادي. وكدلالة على ذلك فإن الزراعة مازالت

تحظى بأولوية متأخرة في الاستثمارات القومية بالإضافة إلى عدم توزيعها توزيعاً يتناسب مع توفر الموارد الزراعية على امتداد المنطقة العربية.

والجدول رقم (١) يبين العجز الواضح في تمويل الزراعة على المستوى القومي حيث تمثل إجمالي القروض الزراعية أهمية نسبية منخفضة إلى إجمالي الناتج الزراعي في كثير من البلدان العربية، وقد جاءت الأردن في مقدمة الدول العربية من حيث الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى الناتج الزراعي الإجمالي، فقد بلغ متوسط الإقراض الزراعي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) نحو ١٠٧,٦٩ مليون دولار تمثل ٣٢,٦١% من إجمالي الناتج الزراعي خلال نفس الفترة، في حين بلغ متوسط قيمة الإقراض الزراعي بها خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) نحو ١٤١,٢٥ مليون دولار تمثل نحو ٤٣,٠٢% من إجمالي الناتج الزراعي خلال نفس الفترة، مما يوضح زيادة الأهمية النسبية للإقراض الزراعي في الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى. في حين سجلت الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي نسب متدنية في الكثير من الدول العربية، حيث بلغت الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي لدولة البحرين نحو ٠,٠٠١%، ٠,٦٦% خلال الفترتين على الترتيب.

كما أوضحت بيانات نفس الجدول زيادة الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي في الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى في كل من الأردن والبحرين ومصر واليمن، أما بقية الدول الأخرى فقد اتضح انخفاض الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي وذلك خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى والتي ترجع إلى الاختلال في التغير الهيكلي في الدول العربية. من العرض السابق يتضح انخفاض مساهمة القروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي بوجه عام في الدول العربية وبخاصة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على زيادة القروض الزراعية وذلك من أجل إحداث تنمية اقتصادية تتلاءم مع التحديات الاقتصادية العالمية المقبلة.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للقروض الزراعية للناتج الزراعي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

(القيمة: مليون دولار أمريكي)

البيان / الدولة	(١٩٩٠-١٩٩٤)			(١٩٩٥-١٩٩٧)		
	الناتج الزراعي الإجمالي	إجمالي القروض الزراعية	%	الناتج الزراعي الإجمالي	إجمالي القروض الزراعية	%
الأردن	٣٣٠,٢٢	١٠٧,٦٩	٣٢,٦١	٣٢٨,٣	١٤١,٢٥	٤٣,٠٢
البحرين	٤٦,٧٢	٠,٤٠	٠,٠١	٥٩,٥	٠,٣٩	٠,٦٦
تونس	٢١١٦,٤٦	٦٧٩,٥٧	٣٢,١١	٢٤٠٩,٤	١٠٩٤,٩٤	٤٤,٢
الجزائر	٤٨٩٨,٤٠	--	--	٤٥٥٤,٥	٨٥,٤٧	١,٨٨
السودان	٢٧٢٦,٦٦	٣٥٩,٦٩	١٣,١٩	٢٢٧٢,٨	٤٩,٥٥	٢,١٨
سوريا	٤٠٠٨,٣٠	١٠٠١,٢٢	٢٤,٩٨	٤٨٢٤,٧	٣٣٣,٩٧	٦,٩٢
العراق	٢٢٦٧٢,٠٠	٢٤٤,١٧	١,٠٨	٢٦٥٧٤,٣	١٣٢,٧١	٠,٥٠
عمان	٣٦٨,٧٤	١١,١٨	٣,٠٣	٣٩٤,٤	٥,٧٨	١,٤٧
ليبيا	٢١٣٥,٧٢	٢٢٦,٨٣	١٠,٦٢	٢٤٢٢,٤	٥٩,٨٣	٢,٤٧
مصر	٦٣٦٥,١٠	٤٧٢,٥٣	٧,٤٢	١٠٧٣١,٤	١١٠٩,٨٧	١٠,٣٤
المغرب	٤٤٠٥,١٢	٣٦٦,٥٧	٨.٣٢	٦٠٧٦,٧	٣٤٣,٧٩	٥,٦٦
موريتانيا	٢٦٥,١٢	٣٩,٠٥	١٤,٧٣	٢٦٠,٢	٩,٧٣	٣,٧٤
اليمن	١٣٣٣,٠٦	١٠,٨٥	٠,٨١	٨٩٦,٤	٩,٤٤	١,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، مجلدات مختلفة.

نصيب الهكتار من القروض الزراعية في الدول العربية:

يعتبر أفضل طرق الحصول على رأس المال في أي نشاط اقتصادي هو الادخار ولكن بالنسبة للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والكفاءة الإنتاجية المنخفضة تكون ظروف إنتاجهم محاطة بكثير من عدم التحكم في دخولهم المنخفضة ولذلك لا يتمكنوا من الادخار، وهو الحال الغالب في كثير من الدول العربية[١]. لذلك يلجأ الكثير من المزارعين للاقتراض لتوفير رأس المال اللازم لعمليات الإنتاج الزراعي والحيواني، والجدول رقم (٢) يوضح نصيب الهكتار المزروع من القروض الزراعية في الدول العربية، وقد تبين أنه

يتراوح ما بين ١,٣٩ : ٦٠٤,٥٣ دولار أمريكي للهكتار من الأراضي المزروعة خلال عام ١٩٩٧، وقد جاءت مصر في مقدمة الدول العربية التي يرتفع فيها متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية حوالي ٦٠٤,٥٣ دولار، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية نحو ٣٨١,٧٣ دولار وجاءت تونس في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية حوالي ١٥١,٦٣ دولار، وقد حققت السودان أقل نصيب للهكتار من القروض الزراعية حيث بلغ هذا المتوسط نحو ١,٣٩ دولار، ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه السودان في الفترات الأخيرة.

من العرض السابق يتضح انخفاض نصيب الهكتار من القروض الزراعية خلال عام ١٩٩٧ في الكثير من الدول العربية والذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعدم توافر رأس المال اللازم لتمويل الإنتاج النباتي والحيواني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة، والذي يتطلب ضرورة زيادة دور الإقراض الزراعي لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وهو ما يسمى بالتوسع الرأسي لوحدة المساحة نظراً للصعوبات الكثيرة التي تواجه الدول العربية في عمليات التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية من مياه وخلافه.

جدول رقم (٢)
المساحة المزروعة والقروض الزراعية ونصيب الهكتار من القروض الزراعية في الدول العربية عام ١٩٩٧

البيان / الدول	المساحة المزروعة بالألف هكتار	الإقراض الزراعي بالألف دولار أمريكي	نصيب الهكتار بالدولار الأمريكي
الأردن	٣٨١,٧٣	١٥٤٩٧٠	٣٨١,٧٣
البحرين	٥,٣٦	٤٨٠	٨٩,٥٥
تونس	٥٠٧٨,٦٢	٧٧٠٠٥٠	١٥١,٦٣
الجزائر	٨٢٠١,٧٢	٩١٥٢٠	١١,١٦
السودان	١٧٦٧٠,٢٤	٢٤٤٨٠	١,٣٩
سوريا	٥٥٢١,٠٠	٤٠٣٦٩٠	٧٣,١٢
العراق	٦٢٦٨,٧٥	٥١٩٩٧٠	٨٢,٩٥
عمان	١٠٨,٧٦	١٠٩٥٠	١٠٠,٦٨
ليبيا	١٤٠٣,٥٠	٦٢٠١٠	٤٤,١٨
مصر	٣٨٥٣,٨٦	٢٣٢٩٧٨٠	٦٠٤,٥٣
المغرب	١٠٧١٣,٤	٣١٥٢٥٠	٢٩,٤٣
موريتانيا	٤٠٨,٨٦	٣٨٤٦٠	٩٤,٠٧
اليمن	١٦٦٣,٨٠	١١٩١٠	٧,١٦

المصدر: جمعت وحسبت: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد مختلفة.

دور مؤسسات التنمية العربية في تمويل القطاع الزراعي:

تتصف المساعدات التنموية العربية بأهمية خاصة، نظراً لكونها أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، كما أنها تكتسب أهمية خاصة في ضوء انخفاض الموارد المالية التي تعاني منها بعض الدول، كما أنها الجهة المستفيدة منها تتاح لها إمكانية كبيرة لإدارة واستغلال تدفقاتها بمرونة أكبر تتفق مع خططها وسياساتها التنموية، بالإضافة إلى أن هذه المساعدات تركز على دعم المشروعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية والصناعية والتعدين ومشروعات البنية الأساسية.

وفي إطار جهود مؤسسات التنمية العربية لزيادة كمية المساعدات التي تقدمها لتوفير المتطلبات والقنوات اللازمة والتنسيق الكامل بين مختلف أنشطتها بما يعود بالنفع على الدول المستفيدة، أنشأت مؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية عام ١٩٧٥ مجموعة التنسيق

وتضم كلاً من: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وتقوم هذه المؤسسات بتمويل كل من: مجموعة البلدان العربية، ومجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأخرى[٢].

وأشارت بيانات الجدول رقم (٣) أن متوسط التمويل الكلي خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) بواسطة مؤسسات التمويل وصناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية نحو ٤٤,٠٦ مليون دولار، يساهم البنك الإسلامي للتنمية فيها بحوالي ١١,٠٧ مليون دولار تمثل نحو ٢٥.١٢% من متوسط التمويل الكلي لمؤسسات التنمية العربية، في حين ساهم الصندوق الكويتي، والصندوق العربي، والصندوق السعودي، وصندوق الأوبك، وصندوق النقد العربي، وصندوق أبو ظبي، المصرف العربي، بحوالي ٩,١٢، ٨,٢٦، ٦,٤٥، ٣,٣٠، ٢,٨٣، ١,٦٧، ١,٣٦ مليون دولار تمثل نحو ٢٠,٧%، ١٨,٧٥%، ١٤,٦٤%، ٧,٤٩%، ٦,٤٢%، ٣,٧٩%، ٣,٠٩%، على الترتيب وذلك من متوسط التمويل الكلي لمؤسسات التنمية العربية خلال نفس الفترة.

أما فيما يختص بنصيب الدول العربية من تمويل مؤسسات التنمية العربية كما هو واضح بنفس الجدول فقد كان تمويل الصندوق العربي قاصراً على الدول العربية حيث بلغ نصيب الدول العربية حوالي ٨,٢٦ مليون دولار وهو كل ما يقدمه الصندوق، يليه كل من صندوق النقد العربي وصندوق أبو ظبي والبنك الإسلامي والصندوق الكويتي والصندوق السعودي وصندوق الأوبك حيث بلغ مساهمتها في تمويل مشروعات التنمية بالبلدان العربية حوالي ٢,٣٥، ١,٣٧، ٦,٠٥، ٤,٩٢، ٢,٩٢، ٠,٥٧ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٨٣,٠٤%، ٨٢,٠٤%، ٥٤,٦٥%، ٥٣,٩٥%، ٤٥,٢٧% من متوسط التمويل الكلي لمؤسسات التنمية العربية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧). في حين اتضح عدم مساهمة المصرف العربي في تمويل الأنشطة الإنتاجية في الدول العربية خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية لمجموعة البلدان العربية ولقطاع الزراعة والثروة الحيوانية

خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)

(القيمة: بالمليون دولار)

القطاعات / المؤسسة	متوسط التمويل الكلي		متوسط التمويل للبلدان العربية		نصيب الزراعة والثروة الحيوانية من الإجمالي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
البنك الإسلامي	١١,٠٧	٢٥,١٢	٦,٠٥	٥٤,٦٥	١,٣٤	١٢,١٠
صندوق أبو ظبي	١,٦٧	٣,٧٩	١,٣٧	٨٢,٠٤	٠,٣١	١٨,٥٦
صندوق الأوبك	٣,٣٠	٧,٤٩	٠,٥٧	١٧,٢٧	٠,٤٥	١٣,٦٤
الصندوق السعودي	٦,٤٥	١٤,٦٤	٢,٩٢	٤٥,٢٧	١,٢٥	١٩,٣٨
الصندوق العربي	٨,٢٦	١٨,٧٥	٨.٢٦	١٠٠,٠٠	١,٨٩	٢٢,٨٨
الصندوق الكويتي	٩,١٢	٢٠.٧٠	٤,٩٢	٥٣,٩٥	١,٨٠	١٩,٧٤
صندوق النقد العربي(*)	٢,٨٣	٦,٤٢	٢,٣٥	٨٣,٠٤	--	--
المصرف العربي	١,٣٦	٣,٠٩	--	--	٠,٣٥	٢٥,٧٤
الإجمالي	٤٤,٦	١٠٠	٢٦,٩٢	٦١,١٠	٧,٣٩	١٦,٧٧

المصدر: جمعت وحسبت:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر ١٩٩٨.

أما فيما يتعلق بدور مؤسسات التنمية العربية في تمويل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في مختلف الدول التي تمولها هذه المؤسسات تبين انخفاض نصيب قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من العمليات التمويلية، حيث بلغ إجمالي ما يقدم لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية حوالي ٧,٣٩ مليون دولار تمثل نحو ١٦,٧٧% من إجمالي تمويل مؤسسات التنمية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)، وقد اتضح أن الصندوق العربي في مقدمة المؤسسات التي تعنى بالقطاع الزراعي حيث بلغ حجم التمويل له حوالي ١,٨٩ مليون دولار تمثل نحو ٢٢,٨٨% من إجمالي ما يقدمه لكافة القطاعات الاقتصادية، يليه كل من الصندوق الكويتي والبنك الإسلامي والصندوق السعودي وصندوق الأوبك والمصرف العربي وصندوق أبو ظبي

حيث بلغ حجم تمويل هذه المؤسسات لقطاع الزراعة حوالي ١,٨، ١,٣٤، ١,٢٥، ٠,٤٥، ٠,٣٥، ٠,٣١ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ١٩,٧٤%، ١٢,١٠%، ١٩,٣٨%، ١٣,٦٤%، ٢٥,٧٤%، ١٨,٥٦% من إجمالي حجم التمويل الكلي لكل مؤسسة على الترتيب، وذلك خلال متوسط الفترة، كما تبين أن صندوق النقد العربي لم يساهم بأي قدر يذكر في تمويل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

من العرض السابق يتضح ضآلة حجم التمويل الذي تقدمه هذه المؤسسات إلى قطاع الزراعة على الرغم من أن نمو القطاع الزراعي يتأثر بشكل عام بصورة طردية بحجم الاستثمارات فيه، الأمر الذي يستلزم ضرورة زيادة فاعلية هذه المؤسسات في تمويل المشروعات الزراعية وذلك بغرض تطوير القطاع الزراعي وإدخال التكنولوجيا وتوفير مستلزمات الإنتاج عالية الإنتاجية يهدف الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للسكان، حيث مازالت الزراعة تشكل أهمية كبيرة في البنيانات الاقتصادية وستظل في المستقبل من أهم العوامل ذات الأثر البالغ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها الدول وبخاصة الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية.

الأهمية النسبية للقروض النقدية والعينية في الدول العربية:

من المعروف أن تقديم القروض الزراعية العينية والنقدية للمزارعين تكون بهدف مساعدتهم في عمليات الإنتاج لانخفاض مستويات دخولهم وعدم القدرة الادخارية لديهم، حيث تلعب القروض النقدية والعينية دوراً بارزاً في توفير السيولة النقية اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج وتوفير الخدمات بما يساهم ذلك في تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي(٣).

وكما هو واضح من الجدول رقم (٤) يتبين أن القروض الزراعية تنقسم إلى قروض نقدية وقروض عينية، حيث تتراوح الأهمية النسبية للقروض النقدية من إجمالي القروض الزراعية في الدول العربية ما بين ٢٢,١٣% : ١٠٠%، وقد اقتصرت القروض الزراعية على القروض النقدية في كل من البحرين وعمان وموريتانيا على الرغم من ضآلة حجم التمويل والذي تراوح ما بين٠,٣٩ : ٩,٧٣ مليون دولار أمريكي، في حين جاءت مصر في مقدمة الدول العربية من حيث الإقراض النقدي حيث بلغت قيمة القروض النقدية التي تقدمها لقطاع الزراعة حوالي ٢٤٧,٦٤ مليون دولار تمثل نحو ٢٢,١٣% من إجمالي الإقراض الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) وهذا يوضح انخفاض الأهمية النسبية للقروض النقدية

من إجمالي القروض الزراعية في مصر وبعض الدول العربية مثل الجزائر والعراق واليمن وسوريا والتي بلغت قيمة القروض النقدية بكل منها نحو ٢٧,٣٧، ٥٠,٢١، ٣,٧١، ١٥٤.٧٧ مليون دولار أمريكي تمثل نحو ٣٢,٠٢%، ٣٧,٨٣%، ٣٩,٣%، ٤٦,٣٤% على الترتيب خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للقروض العينية فقد تراوحت ما بين ٠,٠٢%، ٧٧,٦٩% من إجمالي القروض الزراعية، وقد جاءت مصر في مقدمة الدول العربية التي تقدم قروض زراعية عينية حيث بلغت قيمتها نحو ٨٦٢,٢٣ مليون دولار أمريكي تمثل نحو ٧٧,٦٩% من قيمة القروض الزراعية، وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، يليها كل من سوريا والعراق والجزائر حيث بلغت قيمة القروض العينية التي تقدم بواسطة كل منها لقطاع الزراعة حوالي ١٧٩,٢، ٨٢,٥، ٥٨,١ مليون دولار أمريكي تمثل نحو ٥٣,٦٦%، ٦٢,١٧%، ٦٧,٩٨% من القروض الزراعية على الترتيب خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٤)
قيمة الإقراض الزراعي وفقاً للنوع في الدول العربية(*)
خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)

(القيمة:مليون دولار أمريكي)

البيان / الدول	القروض النقدية		القروض العينية		إجمالي القروض الزراعية
	القيمة	%	القيمة	%	
الأردن	١٤١,٢٢	٩٩,٩٨	٠,٠٣	٠,٠٢	١٤١,٢٥
البحرين	٠.٣٩	١٠٠,٠٠	--	--	٠,٣٩
الجزائر	٢٧,٣٧	٣٢,٠٢	٥٨,١٠	٦٧,٩٨	٨٥,٤٧
سوريا	١٥٤,٧٧	٤٦,٣٤	١٧٩,٢٠	٥٣,٦٦	٣٣٣,٩٧
العراق	٥٠,٢١	٣٧,٨٣	٨٢,٥٠	٦٢,١٧	١٣٢,٧١
عمان	٥,٧٨	١٠٠,٠٠	--	--	٥,٧٨
ليبيا	٣٨,٥٣	٦٤,٤٠	٢١,٣٠	٣٥,٦٠	٥٩,٨٣
مصر	٢٤٧,٦٤	٢٢.١٣	٨٦٢,٢٣	٧٧,٦٩	١١٠٩,٨٧
موريتانيا	٩.٧٣	١٠٠,٠٠	--	--	٩,٧٣
اليمن	٣,٧١	٣٩,٣٠	٥,٧٣	٦٠,٧٠	٩,٤٤

(*) باقي الدول العربية لم يتوافر عنها بيانات وبالتالي لم يشملها الجدول.

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم (١٨)، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٨.

من العرض السابق يتضح تفوق القروض العينية المتمثلة في إمداد المزارعين بالأسمدة والتقاوي والمبيدات وباقي مستلزمات الإنتاج وبعض الخدمات بالأجل وفي صورة قروض في الدول العربية التي تعتمد على الزراعة وهي مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن وذلك مقارنة بالقروض النقدية وهذا يوضح التفتت الحيازي في هذا الدول وعدم قدرة المزارعين على تمويل الإنتاج الزراعي ذاتياً، مما يتطلب ضرورة التوسع في الإقراض الزراعي سواء العيني أو النقدي على مستوى مختلف الدول العربية.

تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً لآجالها:

يهتم هذا الجزء من البحث بإلقاء الضوء على تطور القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل التي تمنحها الدول العربية إلى القطاع الزراعي بغرض إحداث التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الزراعية بوجه خاص.

أولاً: القروض الزراعية قصيرة الأجل:

القروض قصيرة الأجل هي القروض التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة ويتم منحها بغرض تمويل العمليات الزراعية من حرث وتمهيد الأرض، وشراء البذور والتقاوي والشتلات والأسمدة والمخصبات ومواد المكافحة والمبيدات بكافة أنواعها والأدوات الزراعية الصغيرة، هذا بالإضافة إلى استخدامها في توفير العلف والأدوية البيطرية لتربية الحيوانات والدواجن وإنشاء المناحل، وكذلك تمويل عمليات جمع المحصول.

وبدراسة تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل في الدول العربية فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٥) إلى زيادة تلك القروض من نحو ١٨٧١,٣٤ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٢٠٣٩,١٤ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ١٦٧,٨ مليون دولار تمثل نحو ٨,٩٧% من إجمالي القروض الزراعية قصيرة الأجل التي تم منحها خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما اتضح من نفس الجدول أن أكثر الدول العربية منحاً للقروض قصيرة الأجل هي مصر، وتونس، وسوريا، حيث بلغ حجم القروض من تلك النوع قصير الأجل نحو ١٨٠٩,٦٥ مليون دولار نحو ٨٨,٧٥% من إجمالي ما منحته الدول العربية خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧).

وفيما يختص بالتغيرات التي حدثت في منح القروض الزراعية خلال الفترتين فقد اتضح حدوث زيادة في منح القروض قصيرة الأجل على مستوى الدول العربية في كل من مصر، وتونس، وليبيا، والأردن، وموريتانيا، حيث زادت القروض الممنوحة من تلك النوع في تلك الدول من نحو ٣٤٠,٨٩، ٢٠٣,٠٨، ٣٩,٣١، ٣,٣٦، ٢,٢٢ مليون دولار على الترتيب خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٠٤١.٤٨، ٤٩٣,٠٣، ٦٠.٠٩، ١٠,٠٩، ٢,٩٣ مليون دولار على الترتيب خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ٧٠٠,٥٩، ٢٨٩,٩٥، ٣٠,٧٨، ٦,٧٣، ٠,٧١ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٢٠٦%، ١٤٣%، ١٠٥%، ٢٠١%، ٦,٧٣%، ٠,٧١% وذلك من إجمالي ما منحته تلك الدول من نفس النوع

من القروض خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما تبين من نفس الجدول انخفاض ما منحته الدول العربية الأخرى من القروض قصيرة الأجل خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى، مما يستدعي العمل على زيادة القروض الزراعية قصيرة الأجل الممنوحة في تلك الدول حتى يتمكن مزارعو تلك الدول من شراء واستخدام التقاوي والبذور والشتلات عالية الإنتاج، بالإضافة إلى القيام ببعض العمليات الزراعية الأخرى، بغرض رفع إنتاجية الوحدة الأرضية وزيادة الإنتاج الزراعي على مستوى الدول العربية.

ثانياً: القروض الزراعية متوسطة الأجل:

تتميز القروض الزراعية متوسطة الأجل بأن آجالها تتراوح من سنة إلى أقل من خمس سنوات وتمنح هذه القروض للمزارعين بغرض تمويل شراء الآلات والأدوات اللازمة للاستثمار في الإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى إنشاء الآبار والأعمال اللازمة للري وتحسين الأراضي وشق القنوات.

وفيما يتعلق بتطور القروض الزراعية متوسطة الأجل في الدول العربية فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٥) إلى انخفاض قيمتها من نحو ١٣٠٣,١٥ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٠٧٢,٣١ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بمعدل انخفاض بلغ نحو ٢٣٤,٨٤ مليون دولار تمثل نحو ١٨,٠٢% وذلك من إجمالي ما منحته الدول العربية من تلك النوع من القروض خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). أما فيما يختص بتطور القروض الزراعية متوسطة الأجل، فقد اتضح أن تلك النوع من القروض مركز في كل من تونس، ومصر، وسوريا، والأردن، حيث بلغ قيمة ما منحته تلك الدول من هذا النوع من القروض نحو ١٠٢٩,٤٨ مليون دولار تمثل نحو ٩٦.٠١% من إجمالي ما منحته الدول العربية من القروض متوسطة الأجل خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، وفيما يتعلق بتطور القروض الزراعية متوسطة الأجل في كل دولة فقد أشارت البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) زيادة قيمة القروض الزراعية الممنوحة من تلك النوع في كل من تونس، ومصر، وليبيا، والأردن من نحو ٤٥٣,٢٧، ٢٤٢.١٦، ٨,٠٨، ١٢,٣٠ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٥٧١,٩١، ٤٠٣,٠٢، ١٧,٣٤، ١٤,١١ مليون دولار على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ١١٨,٦٤، ١٦٠,٨٦، ٩,٢٦، ١.٨١ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٢٦,١٧%، ٦٦,٤٣%، ١١٤,٦٠%، ١٤,٧٢% وذلك بالمقارنة بالفترة الأولى. وفيما يتعلق بتطور النشاط الإقراضي في تلك النوع من القروض في الدول العربية الأخرى، فقد أظهرت بيانات نفس الجدول

انخفاض قيمة القروض متوسطة الأجل في بقية الدول خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة مثل هذا النوع من القروض في تلك الدول لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني للنهوض بالزراعة في الدول العربية.

ثالثا: القروض الزراعية طويلة الأجل:

يمكن القول أن القروض طويلة الأجل هي القروض التي تمنح للمنتجين لتسدد خلال فترة زمنية قد تصل إلى عشرين سنة في بعض الدول ويتم منح مثل هذا النوع من القروض بغرض تمويل المشروعات الاستثمارية التي تزيد فيها فترة الاسترداد، حيث تستخدم هذه القروض في شراء وإقامة المنشآت والمباني وحفر الآبار وعمليات الاستصلاح الكبيرة بغرض التوسع الأفقي، كما أنها تستخدم في تمويل مشروعات الري والصرف وتحسين الأراضي، بالإضافة إلى تمويل شراء وسائل النقل وإنشاء محطات وصيانة وإصلاح الآلات الزراعية التابعة لبعض المشروعات الكبرى.

وتشير التقديرات الواردة بالجدول رقم (٥) إلى انخفاض إجمالي قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في الدول العربية من نحو ٢٤٠,٤٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٢٢٦,٥٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٣,٨٧ مليون دولار تمثل نحو ٥,٧٧% من إجمالي قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل التي تم منحها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما أوضحت بيانات نفس الجدول أن هذا النوع من القروض قد تركزت في كل من الأردن، والمغرب، ومصر، والسودان، وليبيا، وسوريا، حيث بلغ إجمالي ما منحته تلك الدول نحو ٢٢٤,٨٩ مليون دولار تمثل نحو ٩٩.٢٥% من إجمالي ما منحته الدول العربية من تلك النوع من القروض خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧). وفيما يختص بتطور القروض الزراعية في كل دولة من الدول العربية فقد أشارت بيانات نفس الجدول إلى زيادة قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في كل من الأردن، ومصر، وليبيا من ٧٢,٧١، ٣,٧١، ٥,٨١ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١١٩,٩٢، ٢٨,٦٣، ٧,٨٩ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة تقدر بنحو ٤٧,٢١، ٢٤,٩٢، ٢,٠٨ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٩٤,٩٣%، ٦٧٢%، ٣٥,٨% من إجمالي القروض الزراعية طويلة الأجل خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) كما أوضحت بيانات نفس الجدول إلى انخفاض قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في بقية الدول العربية خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى، مما يستلزم العمل على زيادة هذا النوع من القروض لتمويل عمليات التوسع الأفقي لمواجهة الزيادات السكانية في بعض الدول والعمل على سد الاحتياجات الغذائية والمساهمة في تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

جدول رقم (٥)
الأهمية النسبية للقروض الزراعية قصيرة ومتوسطة، وطويلة الأجل
في الدول العربية خلال الفترة(١٩٩٠-١٩٩٧)

(القيمة: مليون دولار أمريكي)

الدول / البيان	١٩٩٠-١٩٩٤						١٩٩٥-١٩٩٧					
	قصيرة الأجل	% للإجمالي	متوسطة الأجل	% للإجمالي	طويلة الأجل	% للإجمالي	قصيرة الأجل	% للإجمالي	متوسطة الأجل	% للإجمالي	طويلة الأجل	% للإجمالي
الأردن	٣,٣٦	٠,١٨	١٢,٣٠	٠,٩٤	٧٢,٧١	٣٠,٢٤	١٠,٠٩	٠,٤٩	١٤,١١	١,٣٢	١١٩,٩٢	٥٢,٩٢
الإمارات	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
البحرين	--	--	٠,٣١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٣١	--	--	٠,٣٤	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠٣
الجزائر	--	--	--	--	--	--	٦٤,٣٣	٣,١٥	١,٣٩	٠,١٣	٠,٣٢	٠,١٤
السعودية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
سوريا	٥٧٠.٧٧	٣٠,٥٠	١٨٦,٩٤	١٤,٣٥	٩,٣٣	٣,٨٨	٢٧٥,١٤	١٣,٤٩	٥٣,٢٣	٤,٩٦	٥,٥٩	٢,٤٧
العراق	٣٩٨,٤٢	٢١,٢٩	٨٩,٢٦	٦,٨٥	١١٨,٠٨	٤٩,١٠	٣٣,٤٧	١,٦٤	--	--	--	--
عمان	١,١٩	٠,٠٦	٨,٢١	٠,٦٣	١,٣٨	٠,٥٧	٠,٣٧	٠,٠٢	١,٥٦	٠,١٥	--	--
ليبيا	٢٩,٣١	١,٥٧	٨,٠٨	٠,٦٢	٥,٨١	٢,٤١	٦٠,٠٩	٢,٩٦	١٧,٣٤	١,٦٢	٧,٨٩	٣,٤٨
مصر	٣٤٠,٨٩	١٨,٢٢	٢٤٢,١٦	١٨,٥٨	٣,٧١	١,٥٤	١٠٤١,٤٨	٥١,٠٧	٤٠٣,٠٢	٣٧,٥٨	٢٨,٦٣	١٢,٦٤
المغرب	٢٠١,٨٦	١٠,٧٩	١١١,٩٢	٨,٥٩	--	--	٤٢,٦٦	٢,٠٩	--	--	٣٦,٩٠	١٦,٢٩
موريتانيا	٢,٢٢	٠,١٢	١,٦٩	٠,١٣	٢٦,٠٢	١٠,٨٢	٢,٩٣	٠,١٥	٠,٦١	٠,٠٦	--	--
اليمن	٧,٣٥	٠,٣٩	١١,٢٩	٠,٨٧	٣,٣٨	١,٤٠	٢,٧٣	٠,١٣	٦,١٨	٠,٥٨	١,٣٠	٠,٥٧
تونس	٢٠٣.٠٨	١٠,٨٥	٤٥٣,٢٧	٣٤.٧٨	--	--	٤٩٣,٠٣	٢٤,١٨	٥٧١,٩١	٥٣,٣٣	--	--
السودان	١١٢,٨٩	٦,٠٣	١٧٧,٧٢	١٣,٦٤	--	--	١٢,٨٢	٠,٦٣	٢,٦٢	٠,٢٤	٢٥,٩٦	١١,٤٦
الإجمالي	١٨٧١,٣٤	١٠٠	١٣٠٣,١٥		٢٤٠,٤٤	١٠٠	٢٠٣٩,١٤	١٠٠	١٠٧٢,٣١		٢٢٦,٥٧	

المصدر: جمعت وحسبت

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، مجلدات مختلفة.

تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً للمصدر:

يتم في هذا الجزء إلقاء الضوء على القروض الزراعية في الدول العربية التي منحتها جهات الإقراض سواء كانت بنوك زراعية، أو بنوك تجارية أو تعاونيات.

أولاً: القروض المقدمة من البنوك الزراعية:

حرصت حكومات الدول العربية على مشاركة المزارعين في جهود التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة، آخذه بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية، فقد أخذت هذه الحكومات على عاتقها تزويد المزارعين وبخاصة صغارهم بالقروض اللازمة لتمويل عملياتهم الزراعية وذلك عن طريق إنشاء بنوك متخصصة في المجال الزراعي، والتي غالباً ما تمنح قروضها بأسعار فائدة تقل كثيراً عن الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية.

وبدراسة تطور القروض الزراعية الممنوحة من البنوك الزراعية فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٦) إلى انخفاض قيمة القروض الزراعية التي منحتها البنوك الزراعية المتخصصة في مجال الإقراض الزراعي من نحو ٢٤٤٧,٥٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٦٠٧,٠٦مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بمعدل انخفاض بلغ نحو ٤٨٠,٥٣ مليون دولار تمثل نحو ٣٤,٣٤% من إجمالي القروض التي منحتها البنوك الزراعية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما يتبين من نفس الجدول أن القروض التي منحتها البنوك الزراعية في الدول العربية قد تركزت في كل من مصر، وسوريا، والمغرب، والعراق، والجزائر، حيث بلغت إجمالي القروض الممنوحة من بنوكها المتخصصة في المجال الزراعي نحو ١٤٨٠,٢١ مليون دولار تمثل نحو ٩٢,١١% من إجمالي قيمة القروض التي منحتها البنوك الزراعية على مستوى إجمالي الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) وبدراسة التغيرات التي طرأت على القروض الزراعية التي منحتها البنوك المتخصصة في كل دولة من الدول العربية فقد أشارت بيانات نفس الجدول زيادة قيمة القروض الزراعية التي منحتها البنوك الزراعية في كل من مصر، وليبيا، والأردن، من نحو ٣٨٦,٥٩، ٤٣,٣٠، ٢١,٣٧ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٠١٥,٩١، ٥٩,٨٣، ٢٧,٠٣ مليون دولار على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة تقدر بنحو ٦٢٩,٣٢، ١٦,٤٣، ٥,٦٦ تمثل نحو ١٦٣%، ٣٨%، ٢٦% من إجمالي قيمة القروض التي منحتها تلك الدول خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى انخفاض قيمة القروض الزراعية التي

منحتها الدول العربية الأخرى من البنوك الزراعية خلال الفترة الثانية. وقد يرجع ذلك إلى محدودية رأس المال لمؤسسات الإقراض والمصارف الزراعية المتخصصة في الدول العربية، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تطوير مصادر التمويل في المؤسسات التمويلية الزراعية، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على تنمية وزيادة المدخرات الريفية نظراً لما تستحقه من أهمية وإعادة استثمار هذه المدخرات في القطاع الزراعي في الدول العربية.

ثانياً: القروض الزراعية من البنوك التجارية:

تتواجد البنوك التجارية في معظم الدول العربية، وتقوم هذه البنوك بإقراض فئة معينة من المزارعين وهي الفئة التي تكون لديها مقدرة لتوفير الضمانات المطلوبة للحصول على القروض، ولا تقوم هذه البنوك بإقراض صغار الزارع بسبب عدم توفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى عدم قدرتهم على السداد. وبدراسة تطور القروض الزراعية التي منحتها البنوك التجارية في الدول العربية فقد أظهرت بيانات نفس الجدول زيادتها من نحو ١٠٩٨,٢٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١١٢٨,٦٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة تقدر بنحو ٣٠,٤٣ مليون دولار تمثل نحو ٢,٧٧% من إجمالي القروض التي منحتها البنوك التجارية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما اتضح من نفس الجدول أن القروض الزراعية من البنوك التجارية تتركز في كل من مصر، الأردن حيث بلغت نسبة القروض التي منحتها البنوك التجارية في تلك الدولتين نحو ١٠٠% من إجمالي ما تقدمه البنوك التجارية على مستوى الدول العربية، كما أظهرت بيانات نفس الجدول ضآلة مساهمة البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي في بقية الدول العربية الأخرى وقد يرجع ذلك إلى أن مثل هذا النوع من البنوك تقدم القروض بفائدة مرتفعة يصعب على المزارعين مواجهة أعباء القرض بدخولهم المنخفضة المحققة من مشروعاتهم الزراعية، بالإضافة إلى اهتمام هذه البنوك بالأنشطة التجارية والصناعية أكثر من الزراعية لارتفاع نسبة المخاطرة في المشروعات الزراعية.

ثالثاً: القروض الزراعية من التعاونيات:

يهدف النظام التعاوني إلى تحقيق الأهداف التي عجزت المجهودات الفردية عن تحقيقها، ونظراً لمحدودية راس المال للغالبية العظمى من المزارعين، حيث أن النظام التعاوني يعني بتوفير رأس المال اللازم لتنفيذ المشروعات الفردية أو الجماعية ضمن إطار تنظيمي.

جدول رقم (٦)
تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً للمصدر وأهميتها النسبية
خلال الفترة(١٩٩٠-١٩٩٧)

(القيمة: مليون دولار أمريكي)

البيان / الدول	١٩٩٠-١٩٩٤						١٩٩٥-١٩٩٧					
	بنوك زراعية	% للإجمالي	بنوك تجارية	% للإجمالي	التعاونيات	% للإجمالي	بنوك زراعية	% للإجمالي	بنوك تجارية	% للإجمالي	التعاونيات	% للإجمالي
الأردن	٢١,٣٧	٠,٨٧	٨٤,٦٨	٧,٧١	--	--	٢٧,٠٣	١,٦٨	١١٧,٠٨	١٠,٣٧	٠,٠٢	٠,٠١
الإمارات	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
البحرين	٠,٣٢	٠,٠١	٠,٢٣	٠,٠٢	--	--	٠,٤٠	٠,٠٢	--	--	--	--
الجزائر	--	--	--	--	--	--	٢٦,٩٣	١,٦٨	--	--	٣٩,١١	١٧,٩٦
السعودية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
سوريا	٩٢٠,٠٠	٣٧,٥٩	--	--	--	--	٣٢٤,٣٤	٢٠.١٨	--	--	١٥٢,٧٠	٧٠,١١
العراق	٥١٩,٩٧	٢١,٢٤	--	--	--	--	٣٣.٤٧	٢,٠٨	--	--	--	--
عمان	١٠,٩٥	٠,٤٥	--	--	--	--	١,٩٣	٠,١٢	--	--	--	--
ليبيا	٤٣,٤٠	١,٧٧	--	--	--	--	٥٩,٨٣	٣,٧٢	--	--	--	--
مصر	٣٨٦,٥٩	١٥,٧٩	١٢٥,١٦	١١,٤٠	١٨,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠١٥,٩١	٦٣,٢٢	١٠١١,٥٩	٨٩,٦٣	--	--
المغرب	٣١٥,٢٥	١٢,٨٨	--	--	--	--	٧٩,٥٦	٤,٩٥	--	--	--	--
موريتانيا	٦١.٠٥	٢,٥٠	--	--	--	--	٣,٩٩	٠,٢٥	--	-	--	--
اليمن	١٣,٦١	٠,٥٦	--	--	--	--	١٠,٢٢	٠,٦٤	--	--	--	--
تونس	--	--	٦٥٦,٣٥	٥٩,٧٦	--	--	--	--	--	--	--	--
السودان	١٥٥,٠٨	٦,٣٤	٢٣١,٨٢	٢١,١١	--	--	٢٣,٤٥	١,٤٦	--	--	٢٥,٩٦	١١,٩٢
الإجمالي	٢٤٤٧,٥٩	١٠٠	١٠٩٨,٢٤	١٠٠	١٨,٠٠	١٠٠	١٦٠٧,٠٦	١٠٠	١١٢٨,٦٧	١٠٠	٢١٧,٧٩	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، مجلدات مختلفة.

وبدراسة تطور القروض الزراعية التي منحتها التعاونيات للقطاع الزراعي فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٦) زيادة قيمة القروض الزراعية التي منحتها التعاونيات الزراعية من نحو ١٨ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٢١٧,٧٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ١٩٩,٧٩ مليون دولار تمثل ١١٠١% من إجمالي ما تم منحه للتعاونيات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى بروز دور التعاونيات الزراعية ومشاركتها في تمويل القطاع الزراعي في كل من سوريا، والجزائر، والسودان، والأردن حيث بلغت مساهمة التعاونيات في تمويل القطاع الزراعي فيها نحو ٢١٧,٧٩ مليون دولار تمثل نحو ١٠٠% من إجمالي ما تقدمه التعاونيات الزراعية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) أما باقي الدول العربية فقد اتضح ضآلة مساهمة التعاونيات في تمويل القطاع الزراعي، وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في دور التعاونيات في الإقراض الزراعي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى إلا أن مساهمة التعاونيات في الإقراض الزراعي مازالت محدودة ولا تتناسب مع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وحجم عضويتها ورأس مالها في الدول العربية.

وكما هو واضح بالجدول رقم (٧) فقد بلغ متوسط عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بالدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حوالي ١٧٥٦٨ جمعية ، انخفض هذا العدد ليبلغ حوالي ١٦٨٠١ جمعية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بنسبة بلغت نحو ٤,٤٧% من متوسط عدد الجمعيات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، في حين بلغ متوسط حجم العضوية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حوالي ٥٤٢٦,٢ ألف عضو، زاد هذا العدد خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) ليبلغ حوالي ٥٧٠٠,٤ ألف عضو، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي ٥,١% من متوسط حجم العضوية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، أما فيما يتعلق برأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية فقد بلغ متوسط رأس المال الخاص بها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حوالي ٢٩٤,١ مليون دولار، زاد هذا المتوسط في راس مال الجمعيات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) ليبلغ حوالى١٢٨٤,٧ مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٣٦,٨% عن متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، وهذا يوضح تضاعف رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية والذي لا يرجع إلى زيادة عدد أعضاء هذه الجمعيات فقط حيث بلغت نسبة زيادة عدد الأعضاء حوالي ٥,١% في حين بلغت الزيادة في رأس المال حوالي ٣٣٦,٨% في الفترة الثانية عن الفترة الأولى، وإنما يرجع ذلك إلى زيادة التكوين الرأسمالي لدى هذه الجمعيات والدعم الموجه لها من قبل حكومات الدول العربية على الرغم من أن دورها مازال قاصراً في التمويل والإقراض الزراعي مقارنة بمصادر الإقراض الزراعي الأخرى.

جدول رقم (٧)
تطور عدد وحجم العضوية رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية

(العدد: وحدة)
(حجم العضوية: وحدة)
(رأس المال: ألف دولار)

البيان / الدول	الجمعيات التعاونية الزراعية				حجم العضوية في الجمعيات التعاونية الزراعية				رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية			
	١٩٩٤-٩٠	% للإجمالي	١٩٩٧-٩٥	% للإجمالي	١٩٩٤-٩٠	% للإجمالي	١٩٩٧-٩٥	% للإجمالي	١٩٩٤-٩٠	% للإجمالي	١٩٩٧-٩٥	% للإجمالي
الأردن	٢٣٢	١,٣٢	٢٣٥	١,٤٠	١٧٣٧٣	٠,٣٢	١٧٢٠٣	٠,٣٠	٤٧٥٨,٨	١,٦٢	٥٦٢٥,٩	٠,٤٤
البحرين	١	--	١	--	٧٧	--	٤٨	--	٤٠,٦	٠.٠١	٢٦,٨	--
تونس	١٦٤	٠,٩٣	١٨٥	١,١٠	٥٤٦٠٠	١,٠١	٥٧٥٦٧	١,٠١	٤٠٨٨٥,٤	١٣,٩٠	٥٧٢٩٧,٩	٤,٤٦
الجزائر	٩٩٨	٥,٦٩	١٠١٢	٦,٠٢	٤٩١٢٥٠	٩,٠٥	٣٨٨٧٤٣	٦,٨٢	--	--	١٥٢٥٤٨,٤	١١,٨٧
سوريا	٤٩١٨	٢٧,٩٩	٥٢١٣	٣١,٠٣	٧١٢٢٢١	١٣,١٢	٨٤٠٥٢٣	١٤,٧٥	٢١٢٢,٩	٠,٧٢	٣٨٥٦,٩	٠,٣٠
العراق	٧٢٦	٤,١٣	٧٧٠	٤,٥٨	٢٣٣٦٤٠	٤,٣١	٢٥٥٠٠٠	٤,٤٧	--	--	--	--
مصر	٥٢٦٠	١٩,٩٤	٥٢٥٥	٣١,٢٨	٣٦٨٧٢٩٤	٦٧,٩٥	٣٤٨٠٨٣٢	٦١,٠٦	٥٤٨٧,٣	١,٨٨	٨٥٠١٣,٠	٦,٦٢
ليبيا	--	--	٧٣٤	٤,٣٧	--	--	٣٦٠٨٩١	٦,٣٣	--	--	٢٤٢٦٢,٣	١,٩٠
المغرب	٢٠١٨	١١,٤٩	٢٤٧٨	١٤,٧٥	١٢٢٣٩٥	٢,٢٦	١٧٥٩٢٥	٣,٠٩	--	--	--	--
موريتانيا	٣٠٩٥	١٧,٦٢	٦٧٥	٤,٠٢	٦٠٣٢٠	١,١١	١١٠٧٠	٠,١٩	٢٤,٦	--	٨٠,٧	--
اليمن	١٥٦	٠,٨٩	٢٤٣	١,٤٥	٤٧٠٠٥	٠,٨٧	١١٢٦٢٦	١,٩٨	٢٤٠٨٢٤,٧	٨١,٨٧	٩٥٦٠٢٥,٦	٧٤,٤١
الإجمالي	١٧٥٦٨	١٠٠	١٦٨٠١	١٠٠	٥٤٢٦١٧٥	١٠٠	٥٧٠٠٤٢٨	١٠٠	٢٩٤١٤٤,٣	١٠٠	١٢٨٤٧٣٧,٥	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم ١٨، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٨.

ويمكن زيادة رأس مال الجمعيات التعاونيات الزراعية في الدول العربية عن طريق رفع قيمة أسهم العضوية بحيث تعكس الزيادة في أسعار وتكلفة مستلزمات الإنتاج والمعدات التي تحتاجها الجمعيات. حيث أن سعر السهم قد تم تحديده سابقاً في ظروف اقتصادية مغايرة، فقد كانت أسعار مستلزمات الإنتاج منخفضة نتيجة لسياسات الدعم الموجهة في هذا الوقت، ولكن في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة المحلية منها والعالمية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع التكاليف كان لزاماً رفع قيمة المساهمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية تطوير فكرة صناديق التمويل الذاتي في التعاونيات وهي التي تقوم على تكوين رأسمالها عن طريق مدخرات الأعضاء والتي قد تكون إجبارية أو اختيارية بحيث تتناسب مع حجم حيازات الأعضاء أو حجم نشاطهم، وذلك بغرض تكوين مبلغ في صندوق متخصص يتم استخدامه في تمويل العمليات الإنتاجية الزراعية والخدمية، كما يمكن للعضو المساهم في هذا الصندوق استخدام عضويته كضمان عند الاقتراض من مصادر تمويلية أخرى.

مما سبق يتضح أنه على الرغم من تعدد مصادر الإقراض الزراعي من بنوك زراعية متخصصة وبنوك تجارية وتعاونيات إلا أن دور البنوك التجارية والتعاونيات يعتبر ضئيل مقارنة بالبنوك الزراعية المتخصصة وهو ما يعكس انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي والإنتاجية في الدول العربية، وأن الأمل معقود في المستقبل على التعاونيات العاملة في القطاعات الزراعية بالدول العربية.

تصنيف القروض الزراعية وفقاً للغرض:

على الرغم من ضآلة معدلات النمو في الإنتاج الزراعي في جميع الدول العربية وضخامة الحاجات التمويلية لمتطلبات التنمية الزراعية فإن التمويل في المشروعات الزراعية لازال محدوداً. ويعتبر ضعف شبكة المؤسسات الإقراضية في الدول العربية من حيث كثافتها بالنسبة للمساحة المخدومة أو عدد المزارعين المتعاملين معها مما يضفي بعض الصعوبات في سبيل الحصول على القروض الزراعية وتزيد من تكلفة هذه القروض في بعض الأحيان، كما يعاني المزارعون في كثير من الأحيان من تعقيد وصعوبة شروط الإقراض حيث أن بعض الهيئات الإقراضية تطلب ضمانات عقارية لمنحها القروض الزراعية، الأمر الذي لا يتوافر للعديد من صغار المزارعين، هذا إلى جانب تعقد إجراءات الإقراض بالدرجة التي تؤخر الاستفادة من هذه القروض في الأغراض المقترضة لها[٤]. وتتعدد الأغراض التي تمنح من أجلها القروض الزراعية، فمنها الإنتاج النباتي وهو يحتل مقدمة الأغراض التي تمنح من

أجلها القروض الزراعية، ويليها مشروعات الإنتاج الحيواني ويأتي بعد ذلك الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي وبعض الأنشطة الأخرى المرتبطة بالزراعة.

ويوضح الجدول رقم (٨) الأهمية النسبية لقروض الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني من إجمالي القروض الزراعية حيث تراوحت الأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج النباتي ما بين ١٣,٢٦-٩٣,٣٦% من إجمالي قيمة القروض الزراعية، في حين تراوحت الأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج الحيواني ما بين ٥,٦٣-٤٣,٣٩% من إجمالي قيمة القروض الزراعية في مختلف الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)، وقد جاءت السودان في مقدمة الدول التي تقدم أغلب القروض الزراعية إلى قطاع الإنتاج النباتي والذي يقدر بنحو ٣٩٦,٣٦ مليون دولار كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) تمثل نحو ٩٣,٣٦% من إجمالي قيمة القروض الزراعية، بينما بلغت قيمة القروض الزراعية المقدمة لمشروعات الإنتاج الحيواني كمتوسط لنفس الفترة حوالي ٢٨.١٨ مليون دولار تمثل نحو ٦,٦٤% من إجمالي قيمة القروض الزراعية، وهذا يوضح اقتصار القروض الزراعية على قطاع الإنتاج النباتي، بالإضافة إلى انخفاض نصيب قطاع الإنتاج الحيواني على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتع بها السودان من توافر المراعي والأراضي اللازمة لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة وثروة هائلة من الحيوانات المزرعية وبخاصة الجمال والتي لو أحسن استغلالها لأصبح من الممكن تقليل الفجوة اللحمية في الوطن العربي، أما باقي الدول التي اقتصرت فيها القروض الزراعية على الإنتاج النباتي والحيواني فهي البحرين والجزائر وسوريا وليبيا وتونس وبالتالي يصبح نصيب الأنشطة الزراعية الأخرى كالميكنة والتصنيع الزراعي وخلافه معدوم وهو ما يوضح ضعف البنية التمويلية في هذه الدول، من العرض السابق يتضح ضرورة زيادة القروض الزراعية وتوجيهها للأنشطة الزراعية الأخرى كالميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي ومشاريع البنية الأساسية الزراعية وذلك بهدف التوسع الرأسي في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية الفدانية والحيوانية.

جدول رقم (٨)
الأهمية النسبية لقروض الإنتاج النباتي والحيواني
في الدول العربية كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

البيان / الدولة	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		إجمالي القروض بالمليون دولار أمريكي
	القيمة بالمليون دولار	%	القيمة بالمليون دولار	%	
الأردن	٤٠,٢٨	٣٣,٤٧	٢٧,٠٣	٢٢,٤٦	١٢٠,٣٣
الإمارات	٠,٦٣	٤٣,٧٥	٠,٤٥	٣١,٢٥	١,٤٤
البحرين	٠,٣٠	٧٥,٠٠	٠,١٠	٢٥,٠٠	٠,٤٠
الجزائر	٦١,٣٨	٩١,٣٣	٥,٨٣	٨,٦٧	٦٧,٢١
سوريا	٦٣٩,٢٨	٩١,٢٩	٦٠,٩٦	٨,٧٠	٧٠٠,٢٤
العراق	٢٦٤,٧٩	٦٦,٦١	٢٣,٢٠	٥,٨٤	٣٩٧,٥٤
عمان	٣,٥١	٣٤,٧٩	١,٠٥	٢٩,٩١	١٠,٠٩
ليبيا	٤٤,٤٠	٧٢,٨٥	١٦,٥٥	٢٧,١٥	٦٠,٩٥
مصر	٥٦١,١٦	٤٩,٩٦	٤٨٧,٣٣	٤٣,٣٩	١١٢٣,٢١
المغرب	١٨٠,٤٥	٥٩,٦٦	٨١,٤٩	٢٦,٩٤	٣٠٢,٤٨
موريتانيا	٦,١٥	١٣,٢٦	٢,٦١	٥,٦٣	٤٦,٣٨
اليمن	١١,٥٢	٦٦,٥٩	٣,٠٦	١٧,٦٩	١٧,٣٠
تونس	٩٥٠,٢٠	٨٩,٢٣	١١٤,٧١	١٠,٧٧	١٠٦٤,٩١
السودان	٣٩٦,٣٦	٩٣,٣٦	٢٨,١٨	٦,٦٤	٤٢٤,٥٤

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد مختلفة.

الملخص والتوصيات:

يقدر الناتج الزراعي العربي عام ١٩٩٧ بحوالي ٧٥,٢ مليار دولار بالأسعار الجارية، تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل حوالي ١٣% خلال نفس العام. ويعتبر تمويل الأنشطة الزراعية أحد العوامل الرئيسية والضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتمثل مشكلة تدني قيمة التمويل الزراعي أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن تدني مستويات الإنتاجية في بعض الدول العربية هذا بالإضافة إلى ضعف المدخرات الزراعية الناتجة عن انخفاض الدخول الزراعية .

وقد اتضح انخفاض مساهمة القروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي بوجه عام في الدول العربية وبخاصة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على زيادة القروض الزراعية وذلك من أجل إحداث تنمية اقتصادية تتلاءم مع التحديات الاقتصادية العالمية المقبلة.

وقد تبين انخفاض نصيب الهكتار من القروض الزراعية خلال عام ١٩٩٠ في الكثير من الدول والذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية عدم توافر رأس المال اللازم لتمويل الإنتاج النباتي والحيواني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة، والذي يتطلب ضرورة زيادة دور الإقراض الزراعي لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية، وهو ما يسمى بالتوسع الرأسي لوحدة المساحة نظراً للصعوبات الكثيرة التي تواجه الدول العربية في عمليات التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية من مياه وخلافه. ومن خلال استعراض دور مؤسسات التنمية العربية في تمويل القطاع الزراعي تبين ضآلة حجم التمويل الذي تقدمه هذه المؤسسات إلى قطاع الزراعة. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقروض النقدية والعينية في الدول العربية تبين تفوق القروض العينية المتمثلة في إمداد المزارعين بالأسمدة والتقاوي والمبيدات وباقي مستلزمات الإنتاج وبعض الخدمات بالأجل مقارنة بالقروض النقدية وهذا يوضح التفتت الحيازي في هذه الدول وعدم قدرة المزارعين على تمويل الإنتاج ذاتياً. وفيما يتعلق بتصنيف القروض وفقاً لآجالها تبين زيادة متوسط قيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) عن متوسط القروض الزراعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بنحو ٨,٩٧% في حين انخفضت قيمة القروض المتوسطة الأجل في الفترة الثانية عن الفترة الأولى بنحو ١٨,٠٢%، كما انخفض متوسط قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في الفترة الثانية عن الفترة الأولى بحوالي ٥,٧٧% على مستوى الدول العربية .

وباستعراض تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً للمصدر تبين انخفاض قيمة القروض المقدمة من البنوك الزراعية المتخصصة كمتوسط للفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) عن متوسط القروض الممنوحة في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بنحو ٣٤,٣٤% على مستوى الدول العربية، في حين زاد دور البنوك التجارية والتعاونيات الزراعية في الفترة الثانية عن الفترة الأولى حيث بلغ معدل زيادة المساهمة حوالي ٢,٧٧%، ١١٠١% على الترتيب وهذا يعكس الزيادة الكبيرة في دور التعاونيات خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) على الرغم من ضآلة حجم القروض التي تقدمها التعاونيات مقارنة بالبنوك التجارية وفيما يتعلق بتصنيف القروض الزراعية وفقاً للغرض تبين تفوق القروض المقدمة لقطاع الإنتاج النباتي عن قطاع الإنتاج الحيواني والذي يتطلب ضرورة زيادة القروض الزراعية وتوجيهها للأنشطة الزراعية الأخرى مثل الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي ومشاريع البينة الأساسية الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية الفدائية والحيوانية .

المراجع الهوامش:

١- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٧-١٩٩٧/١٢/٩.

٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر ١٩٩٨.

٣- محمود صادق العضيمي (دكتور)، التمويل الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٤- **المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية**، بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الجزء الأول، البحوث الرئيسية (الكويت ٦-٨ فبراير ١٩٨٨).

ABSTRACT

The Development of the Agricultural Credit and its Trend in the Lending Policy in the Arab Countries

The agricultural production current value in 1997 is estimated to be 75.2 Milliard Dollars, it is nearly 13% of the national product of the Arab countries as a whole. The finance of the agricultural activities one of the main and necessary factors needed to raise the agricultural production, the lack of agricultural finance is one of the factors responsible for low productivity levels in some Arab countries in addition to the weakness of the agricultural savings which is a result of the farmers low levels of the agricultural incomes.

The low participation of the agricultural credit in the gross agricultural product in (1995-1997) in the Arab countries showed the importance of increasing the volume of agricultural credit to make a powerful economic development to face the forth coming economic global effects of the new regime.

The small per hector agricultural loans in the year 1999 in many countries was responsible for the decrease in the productions efficiency due to the lack of capital needed for financing the plant and animal production and the use of the modern technological methods in agriculture credit, on the vertical extension as the expansion in land in most of the Arab countries is limited especially within the prevailing water problems.

The Arab development institutions played a miner role in financing the agricultural sector cash and identity loans relation importance proved that supplying the farmers with fertilizers seeds and insecticides and other services were more important than cash loans and this shows that small

land holds is dominating in most of there countries and their failure of the farmers in self financing discussing the loans according to time showed that the short term loans were more in average in (1995-1997) than those in (1990-1994) with nearly 9%, while the middle term loans value decreased in the last internal with nearly 18% long term loans average value in the second interval decreased than that in the first interval with nearly 5.8% in the Arab countries.

The development of agricultural loans in the Arab countries according to source showed that the value of loans given from the agricultural banks were lower in the second internal than that in the first internal with nearly 34.3%, in the same time the loans given from the commercial banks and the Co-greatens increased in the second internal than that in the first internal with nearly 2.77% and 11% alternatively, this showed the increase in the cooperatives role in (1995-1997) in spite of the small volume of their loans compared with the expected role of the Commercial Banks.

Loans given to the plant sector were more than that given to the animal sector in spite of its importance, this needs more loans also to the other branches as agricultural mechanization, industrialization and the infrastructure projects intending to increase the productivity per hectare and livestock.